مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

# قضية فصل الصحراء الجزائرية في ظل القوانين الاستعمارية مشروع المنظمة المشتركة

**د. حليمة بن فاطمة**

مخبر المخطوطات

جامعة الجزائر (٢)

الجمهورية الجزائرية

## مُلَخّصْ

*بذلت فرنسا كل مجهوداتها السياسية والاقتصادية والعسكرية من أجل تطبيق أهدافها الاستعمارية، في مقدمتها فصل الصحراء الجزائرية، واستغلال ثرواتها، وأصدرت عددًا من المشاريع الاستعمارية، أهمها المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (١٠ جانفي ١٩٥٧م)، الذي ركز على صحراء الجزائر باعتبارها نقطة وصل بين شمال أفريقيا وجنوبها وبين فرنسا، فهي تلعب دورًا كبيرًا في نجاح مستقبل علاقات التضامن بالقارة الأفريقية، وذلك لدورها الجغرافي والاقتصادي الذي منحها حدودا مشتركة مع أكثر من دولة، ومر التوسع الفرنسي بها بمرحلتين(الأولى ١٨٤٤–١٩٠٠)، (الثانية ١٩٠٠–١٩١٤)، وهذا المشروع كان نتيجة للقانون الخاص ١٩٤٧م، الذي ألغى النّظام الخاص بأقاليم الجنوب، لتصبح عمالات مستقلة كليًا أو جزئيًا أو دمجها في عمالات أخرى موجودة، أو في أخرى يتم إحداثها، وتدمج ميزانية هذه الأقاليم في الميزانية الجزائرية وفق الشّروط يحددها المجلس الجزائري، كما يلغى مرسوم ٣٠ديسمبر ١٩٠٣م، ويهدف محتوى الى التعرف على الدوافع التي جعلت المنطقة محط اهتمام السلطة الفرنسية بعد قرن من الاحتلال، وكيف أحدث اكتشاف البترول تغييرًا جذريًا في الترسانة القانونية للحكومة الديغولية (١٩٥٨–١٩٦٩)، وكيف أحدثت المنظمة الصحراوية لتضمن الاستقلال والتّوسع الاقتصادي والتّرقية الاجتماعية في اطار عصري يأخذ بعين الاعتبار تقاليد وعادات المناطق الصّحراوية التّابعة للسلطة الفرنسية الاستعمارية، تحت إدارة الحكومة العامة في الجزائرية، والتعرف على وتنظيمها الإداري، وأهم منجزاتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وردّ فعل جبهة التحرير محليًا ودوليًا، وسكان الصحراء عليها، وأسباب فشلها فرنسيًا وجزائريًا .*

## بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٢ يونيو ٢٠٢٤

تـاريخ قبــول النشــر: ٠٣ يوليو ٢٠٢٤

## كلمات مفتاحية:

الصحراء الجزائرية؛ المنظمة الصحراوية؛ مشروع المنظمة المشتركة؛ فصل الصحراء؛ التوسع الاستعماري؛ جبهة التحرير

**معرّف الوثيقة الرقمي:** 10.21608/kan.2024.294824.1138

## الاستشهاد المرجعي بالمقال:

حليمة بن فاطمة. "قضية فصل الصحراء الجزائرية في ظل القوانين الاستعمارية مشروع المنظمة المشتركة".- دورية كان التاريخية.- السنة السابعة عشرة- العدد السادس والستون؛ ديسمبر ٢٠٢٤. ص ١٣٣ – ١٤٢.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

**Corresponding author**: ahlamehalima492@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

## مُقدِّمَةٌ

بذلت فرنسا كل مجهوداتها من أجل تطبيق هدفها الاستعماري وفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، واستغلال ثرواتها، من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، خاصةً القانون الخاص ١٩٤٧م، والذي وضع حجر الأساس أمام عدد من المشاريع الاستعمارية، في مقدمتها المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، والتي كانت نواتها صحراء الجزائر باعتبارها نقطة وصل بين شمال أفريقيا وجنوبها وبين فرنسا، فهي تلعب دورًا كبيرًا في نجاح مستقبل علاقات التضامن بالقارة الأفريقية، وذلك لدورها الجغرافي والاقتصادي الذي منحها حدودًا مشتركة مع أكثر من دولة. ومن هنا تطرح الإشكالية التالية: ماهي أهم القوانين المسطرة لإخضاع الصحراء الجزائرية، وللإجابة عنها لابد من التطرق الى الأسئلة التالية: – ما هو القانون الخاص؟

– ماهية مشروع المنظمة الصحراوية المشتركة؟

– وكيف كان رد الفعل الوطني عليها؟

ذكر الجنرال ديغول من خلال مذكراته قيمة الجزائر بوجه عام والصحراء بوجه خاص قائلاً: "... لقد كانت الجزائر تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا، فقد سبق أن غزوناها بعد أحداث طويلة قائمة في عهد البرابرة، وبفضل جهد عسكري ضخم بذل فيه كلا الخصمين كثيرًا من الشجاعة، وتحمل كثيرًا من الخسائر، ثم تولينا بعد ذلك القضاء على عدة ثروات، ولذلك غمرنا الفرح لأننا أصبحنا سادة أرض كلفتنا تضحيات كثيرة، ومع ذلك فقد تعزز موقفنا في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر، إذ أقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا الى تونس والمغرب والصحراء... فضلاً عن المنشآت الهامة التي أقمناها فيها بفضل مالنا ووسائلنا التقنية وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي ساعدتنا على استكمال حاجتنا الماسة الى الطاقة الصناعية" (شارل، ١٩٨٦، ٤٩). ومن هنا نستنتج أهمية الصحراء الجزائرية لدى السلطات الفرنسية، ودوافع تمسكهم بها طيلة تلك المدة الزمنية، والتي تنوعت بين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

## أولاً: دوافع اهتمام فرنسا بالجنوب

جاء التقدم الفرنسي في الصحراء الجزائرية بهدف، تحركه الرغبة الاستعمارية في تكوين إمبراطورية عميقة في القارة الأفريقية بصفة عامة، أمّا على الصّعيد الداخلي فإنها كانت تسعى الى الحدّ من انتشار الثّورات الشّعبية التي عرفت انتشارًا واسعًا منذ وصولهم الى الجزائر، باعتبارها كانت مفرا لثوار المناطق الشّمالية ، وقطع الدّعم الذي كانت تقدمه الجبهة الجنوبية (قنطاري، ١٧١) لاستمرار النّشاطات الرّافضة للاحتلال في الجهة الشمالية، وهو ما ذكره الرّحالة الألماني" جير هارد رولف" في مذكراته عندما وصل الى إقليم توات سنة ١٨٦٤م: "... على الفرنسيين أن ينقلوا حدودهم الى نهاية وادي الساورة (مياسي، ١٩٦٢، ٧٦-٧٧)". ومن هنا بدأ الاهتمام الصّريح للحكومة الفرنسية بالجنوب الجزائري، خاصّة بعد انتفاضة محمد عبد الله الشّريف في ورقلة سنة١٨٥١م، والنّاصر بن شهرة ١٨٥١-١٨٧٥م، ومنه فرض الحماية على تونس من ناحية، وحصار المغرب الأقصى وموريتانيا وتحقيقها لحلم السيطرة التامة على منطقة شمال إفريقيا (مريوش، ٢٠٠٥، ١١٤-١١٥).

ومن الدّوافع السياسية نجد محاولة فرنسا تكوين دولة مستقلة في الصّحراء منفصلة عن الشّمال، تفرغها من سكانها، وتجميعهم في ناحية معينة من أجل سهولة السّيطرة عليهم، اتخاذها قاعدة سياسية وعسكرية للضّغط والحدّ من المقاومات التي كانت تظهر فيها بين الحين والآخر (بومهلة، ٢٠١٢، ٢٢-٢١)، والتّحكم فيها كان الضّمان الوحيد لاستكمال احتلال الجزائر (مياسي، ١٩٦٢، ٤٨)، إلى جانب جعلها نقطة لربط الفضاءات الإقليمية والدولية داخل القارة السّمراء لتسهيل عملية سيطرتها الشّاملة على الأراضي والشّعوب.

أمّا اقتصاديًا، فإنّها حاولت استغلال الصّحراء وجعلها سوقًا استهلاكية لمنتوجات أوروبا من جهة، والسّيطرة على الطرق التّجارية فيها والتحكم أفريقيا بفتح المجال أمام الاستثمار الأوربي والاستحواذ على

ثرواتها الطبيعية والمعدنية والطاقوية، ومنافسة بريطانيا اقتصاديًا وصناعيًا خاصّة، وأسست عددًا من الجمعيات والشّركات الاحتكارية والبنوك التّجارية، مثل جمعية التّجارة الأفريقية الغربية -البنك الأفريقي-الشّركة الصّناعية التّجارية (مياسي، ١٩٦٢، ٢٣). كما أن البحث عن البترول في الصحراء الجزائرية قد بدأ سنة ١٩٤٦م، عن طريق مكتب البحوث البترولية سنة ١٩٤٥م، ومكتب التّنقيب عن المعادن في الجزائر سنة ١٩٤٨م، واكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة عين صالح سنة ١٩٤٥م، وهو الأمر الذي أدّى الى تشجيع وتوسيع عمليات البحث والتّنقيب في المناطق الأخرى ذات الإمكانيات المحتملة، مستعينة في ذلك برؤوس أموال خاصّة فرنسية وأجنبية [أوربية-أمريكية] من أجل التّسريع في الكشف عن الثروات البترولية وتأمين استقلالها (عاطف، ١٩٧٤، ١٤) ، ومرّ التّوسع الفرنسي في الصّحراء الجزائرية بمرحلتين:

الأولى بين ١٨٤٤-١٩٠٠م: بدأت مع إصدار البرلمان الفرنسي قانون ينص على مدّ منطقة الاحتلال الى الجنوب، بإنشاء المراكز العسكرية في المدن، والتّحكم في المبادلات التجارية بين الشّمال والجنوب، وتمّ خلالها ربط عين الصفراء بالخط الحديدي سنة١٨٨٧م، ودخول المناطق التي يمرّ بها الى التبعية الاقتصادية للاستعمار، وفي ١٨٩١م أقامت مركزا عسكريا بالمنيعة للسّيطرة على عين صالح و الواحات التابعة لتوات، وفي ١٨٩٣م وضعت السّلطة الاستعمارية نقاط ارتكازها العسكرية بصفة عامة (مياسي، ١٩٦٢، ١٠٧)، وحتّى عام ١٩٠٠م امتزج العمل العسكري مع السّياسي، ومحاولة إعطاء السّكان الصّحراويين نوعا من الاستقلال الذّاتي، ليتماشى مع نظام المكاتب العربية العسكرية، والحدّ من المقاومات الشّعبية التّي كانت تظهر بين الوقت والآخر.

المرحلة الثانية ١٩٠٠-١٩١٤م: بدأت باحتلال عين صالح والهقار وما جاورها من المناطق دون مقاومة، وأصدرت الإدارة الفرنسية عددا من القرارات لتنظيم الإقليم الصّحراوي، ومحاولة التّعرف على الطرق الصّحراوية ومسالك القوافل. (عميراوي، ٢٠٠٩، ٥٣-٦٣)

## ثانيًا: القوانين والمراسيم الفرنسية (القانون الخاص دستور١٩٤٧م)

بعد الحرب العالمية الثانية، وأحداث ٠٨ماي ١٩٤٥م وما ترتبت عنه من نتائج على الصعيد الداخلي والدولي وتحت ضغط الراي العام، اضطر المجلس الوطني الفرنسي الى المصادقة على القانون الأساسي الجديد للجزائر، وأمضاه رئيس الجمهورية في ٢٠سبتمبر ١٩٤٧م، المتضمّن ٦٠ مادة، وهو في إطاره العام مشروع إصلاحي لمواجهة الحركة الوطنية والتي أعيد بناؤها، ومحاولة امتصاص غضب الرأي العام المحلي والدولي. وقد عُرف هذا القانون بعدّة تسميات منها: القانون الأساسي، ودستور الجزائر، وإصلاح ١٩٤٧م، والقانون العضوي، بالإضافة إلى البرنامج الإصلاحي. Programme de reforme (زوزو، ٢٠١٢، ٢٢٤)

جاء هذا القانون في عهد الرئيس الفرنسي Auriol، وتمت الموافقة عليه في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧م، وضع بموافقة النّواب الشّيوعيين الجزائريين: حماد عبد الرحمن الشريف، أليس سيبورتيش، مختاري محمد، بيار فابي في ١٣ مارس ١٩٤٧م، وتمّت المصادقة عليه في ٢٠ سبتمبر من نفس السنة (بوعزيز، ٢٠٠٩، ٦)، كان في حدود ٣٦ صفحة، كُتب في أعلى الغلاف العبارة التّالية كعنوان رئيس "نحو الحرية والديمقراطية" وتحتها مباشرة "القانون الأساسي للجزائر" متبوعة بعبارة "مشروع القانون الأساسي الذي وضعه الحزب الشّيوعي ونوابه"، مقسم الى قسمين:

-القسم الأول: تحليل لحالة الجزائر، وأهمية المشروع ذاته.

-القسم الثاني: محتوى القانون الذي كان فيه ٦٠ مادة مقسمة على ٠٨أبواب و١٢ فصلا. (بوعزيز، ٢٠٠٩، ٧)

وما يهمنا في هذا الصّدد الفصل العاشر، المادة ٥٠ التّي نصّت على إنهاء الحكم العسكري عن الإقليم الجنوبي وتعويضه بمحافظات، كما يلي" يُلغى النّظام الخاص بأقاليم الجنوب، وتصبح هذه الأقاليم عمالات، وبعد مراجعة المجلس الجزائري، يتم إصدار قانون يحدد الشّروط التي بموجبها يتم جمع هذه الأقاليم، كليًا أو جزئيًا في عمالات مستقلة، أو دمجها في عمالات أخرى

موجودة، أو في أخرى يتم إحداثها، يلغى مرسوم ٣٠ديسمبر ١٩٠٣م، وتدمج ميزانية هذه الأقاليم في الميزانية الجزائرية" (محمد، ١٩٩٨-١٩٩٩، ١٤)، إلّا أنّها لم تدخل حيّز التّنفيذ، لأن ميزانية أقاليم الجنوب أدمجت في ميزانية الشّمال مع بداية سنة ١٩٤٨م، وإشراف ضباط عسكريين عليها الى غاية ١٩٥٧م (برشان، ١٩) وفي سنة ١٩٤٩م جاء أول مشروع لتنظيم هذه الأقاليم بعنوان" مشروع إعادة تنظيم أقاليم الجنوب وإنشاء عمالة عنابة"، والذي قرر إحالة المجالس العامة للعمالات الثّلاثة [عين الصفراء - الأغواط- تقرت] للنّظر فيه، وتمّ تزكيته في١٤ جانفي ١٩٥٠م.

كما أنّ دستور سنة ١٩٤٧م قد نصّ صراحة في المادة ٦٠-٧٣-٧٥-٧٨ الى إمكانية تطور الأقاليم التابعة للجمهورية الفرنسية والاتحاد الفرنسي... (محمد، ١٩٩٨-١٩٩٩، ٧٢)، وبعده كان هناك اقتراح المستشار" بيار كورني" بتاريخ ٢٥-٢٧ مارس ١٩٥٢م بعنوان "أفريقيا الصحراوية الفرنسية"، والذي ركز على الطابع السياسي الاقتصادي للصحراء لضمان الاستثمارات المستقبلية بالمنطقة (محمد، ١٩٩٨-١٩٩٩، ٧٢) إلا أنّ التّنظيم الإداري لهذه الأقاليم بقي يعاني من فراغ إداري حتى سنة ١٩٥٧م، وصدر قانون إنشاء" المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" بتاريخ ١٠جانفمن نفس السّنة.

## ثالثًا: إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S)

جاء ت الفكرة بناءً على ما قدمه النائب ALDUY خلال تقديمه مشروعه أمام مجلس الاتحاد الفرنسي، في عدّة جلسات منذ فيفري ١٩٥٣م، وفي الأخير وجد تأييدًا من طرف عدد من الوزراء لدعمه بالاقتراحات، وتمت المصادقة عليه من طرف الجمعية الفرنسية في ديسمبر ١٩٥٦م، وعدّل بتاريخ ٠١ أوت ١٩٥٦م، واعتمد كقانون رسمي باسم" المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية **O.C.R.S**"، وبموجب قانون ١٠جانفي ١٩٥٧م، أُصدر رسميا بالجريدة الرّسمية يومًا بعد ذلك، وليضمن الاستقلال والتّوسع الاقتصادي والتّرقية الاجتماعية في اطار عصري يأخذ بعين الاعتبار تقاليد وعادات المناطق الصّحراوية التّابعة للسلطة الفرنسية الاستعمارية، تحت إدارة الحكومة العامة في الجزائرية (عمر، ٢٠٠٤، ١١٤)، وخلق وحدة إدارية تشمل صحاري كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا ومالي والنيجر وتونس وتشاد، وتجنب تداخل المصير السياسي لهذه المناطق نتيجة الاستقلال المحتمل للأقطار التي تنتمي إليها مستقبلاً، وكانت تقسيمها الإداري كالتالي:

-البلدات المختلطة: تشمل ملحقة كولب بشار، وملحقة البيض جنوب جبال القصور، والبلديات الأهلية وملحقات الساورة، وتينفوراين، وتوات، وتندوف، والأجزاء الصحراوية لدوائر قوندام، وتومبوكتو، وغاو.

-الأجزاء الصحراوية: وتمل جنوب البلديات المختلطة للأغواط والجلفة، وملحقات غرداية، وورقلة، وتفرت، والوادي، وملحقات تيديكلت، وأجار، والهقار.

-الجزء الشمالي لإقليم تاهواTAHOUA، وأغاداس، ومنطقة بيلما، وبوركو، وايندي، وتبستي. (عمر، ٢٠٠٤، ١١٥)

من الملاحظ أن المنظمة لا تمثل إقليمًا بحدوده السياسية الجغرافية، بقدر ما هي مجال عمل لا أكثر، فهي قابلة للتوسع والانحصار والتراجع، وظلت منحصرة بالصحراء الجزائرية، أين توجد أكبر الحقول ومعظم الاستثمارات. وكان من صلاحيات المنظمة O.C.R.S بعد موافقة الوزارات الفرنسية، وخاصّة وزارة المستعمرات والوزارة المكلفة بالجزائر، والعمل على استقطاب الأقاليم المجاورة، وإمضاء معاهدات معها من أجل تحقيق أهدافها خاصّة استغلال بترول الصحراء (كافي، ١٩٩٩، ١١٩)، وكانت تتمتع بالشّخصية المعنوية، والاستقلال المادي، وفق تبعيتها المباشرة لرئاسة مجلس الوزراء الفرنسي، ومكتب تنظيم المجموعات الصّناعية الأفريقية، والصندوق المركزي للمستعمرات، وخدمات كل الهيئات التي لها علاقة بعمل المنظمة، إلى جانب أن لها ميزانية مستقلة يحددها البرلمان الفرنسي، وتخضع لمراقبة وزارة المالية في باريس، والتي تلزمها بتقديم تقرير سنوي أمام البرلمان المركزي، وحول التسيير المادي الذي تعتمده المنظمة في كافة مناطق الجنوب (موسى، ٢٠٠٨، ١٢٨)

وقد أسندت مهمة الإشراف العام عليها للوزير المكلف بالصّحراء بصفته مندوبًا عامًا على المنظمة،

طبقا للمادة ١٠ من قانون ١٠ جانفي ١٩٥٧م، يعينه مجلس الوزراء بمرسوم، ممثلا للحكومة في المناطق الصّحراوية التي تمّ تحديدها، وهو مسؤول على إعداد البرامج وتطبيقها، وحفظ الأمن العام، وتحقيق الأهداف المنوطة بالمنظمة، وتمثيلها في جميع العقود المدنية، و يساعد المندوب العام هيئة تقنية للإدارة في إنجاز البرامج وتحديد شروط تطبيقها، وتتوزع مقاعد اللّجنة العليا بالتّشاور بين ممثلي المجالس الدستورية الفرنسية، وممثلين لسكان المناطق الصّحراوية، التّي تتكون من ستة عشرة عضوا، ثمانية منهم نواب بالمجلس الوطني الفرنسي، وأربعة يمثلون مجلس الشّيوخ، وعضوان من مجلس الاتحاد الفرنسي، وآخران من المجلس الاقتصادي، وفي المقابل هناك ستّة عشر عضو لتمثيل سكان الصحراء، نصفهم يمثل مناطق الصّحراء الجزائرية، والبقية يتقاسمون صحراء موريتانيا والنيجر وتشاد. (عمر، ٢٠٠٤، ١١٧)

وفي ٢١ مارس ١٩٥٩م، تمّ إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة، ويتكون من نواب مناطق الصحراء الكبرى الأربعة، ورئيس المجلس في الساورة والواحات، يجتمع المجلس مرّة في السّنة، لمناقشة برامج الاستثمار، والاتفاقيات العامة، وفي الإجراءات المتفرقة في الشّؤون العامة (عمر، ٢٠٠٤، ١١٨)، وفي ١٠ جوان ١٩٦٠م صدر مرسوم يحدد له مهاما جديدة والفصل بينه وبين الوزير المكلف للصحراء (محمد، ١٩٩٨-١٩٩٩، ١٢٧) لنجاح مهمة المنظمة كانت تعتمد على مجموعة من الوسائل والأجهزة تنوعت بين الإدارية والاقتصادية، التي كانت تمنح لها تنظيمًا واسعًا تمثل في:

-إداريًا: اعتمدت على مديريات ومصالح فرعية متنوعة في جميع الميادين، كالمنشآت القاعدية والبنى التّحتية من طرق ومواصلات ومراكز للاتصالات، والطاقة والمناجم، والرّي والتّجهيز الريفي، والتّعمير والسّكن والشؤون الاجتماعية، وتنظيم العلاقات العامة، والصّحافة والإعلام، والتّفتيش والمراقبة، فهي تملك نشرة رسمية خاصة بها، تنشر بها جميع النّصوص التّنظيمية والقرارات والأحكام التي تخصها (محمد، ١٩٩٨-١٩٩٩، ٨١).

-ماليًا: كانت تستفيد من الدعم المالي بسبب توفرها على ميزانية تسيير برئاسة مجلس الوزراء، وهيئات صحراوية في نفس المجال، مثل: مكتب الاستثمار الأفريقي، ومكتب الأبحاث البترولية، ولجان الدراسات لمناطق التنظيم الصناعي بإفريقيا، ومكتب الأبحاث المنجمية الجزائرية، والصندوق المركزي لفرنسا ما وراء البحار، وكلها هيئات تتوفر على إمكانيات مادية ومالية وتقنية هامة وتجارب واسعة في العمل بهذه المناطق، أما مراقبة مهام المنظمة فإنها تعود الى الوزارة المكلفة بالصحراء، بواسطة مفتش مالي تابع لوزارة المالية ومنتدب لديها. وكان مقرها الرئيس بباريس، بها مجموعة من المكاتب والمديريات الفرعية في كل من الجزائر العاصمة وورقلة وبشار، ومقررين أحدهما في نيامي بالنيجر والأخر بفورلامي بتشاد (محمد، ١٩٩٨-١٩٩٩، ٨١)

-إنجازاتها:

-اقتصاديًا: في البداية تم إنجاز شبكة اختراق صحراوية امتدت على محور شرقي [تقرت-بسكرة-حاسي مسود]، ومحور غربي [الأغواط-غرداية-ورقلة-حاسي مسعود- حاسي الطويلة- العقرب- حاسي بلقبور- عين ام ناس]، وكانت لخدمة عمليات البحث والاستغلال البترولي، ومع نهاية سنة ١٩٦٢م تمّ تعبيد أكثر من ٢٠٠٠ كلم من الطرق الدولية، و٧٠٠٠كلم من المسالك القابلة للسّير، بقيمة ٢٥٠مليون فرنك، خلال ٤سنوات (محمد، ١٩٩٨-١٩٩٩، ٨٧) وإنشاء ما يقارب ٠٨ مطارات صغيرة خاصة بالعمليات البترولية، و٢٠ مطارًا للاستعمال العام بالصحراء، وربطها بخطوط مباشرة مع كل من قسنطينة والجزائر ووهران وباريس، وتجهيز ٠٨ محطات أوتوماتيكية من أصل ١٤ موجه للأرصاد الجوية والقياسات المناخية، ومع نهاية ١٩٦٢م كان حجم الاستثمار في هذا القطاع حوالي ٦,٥ مليار فرنك (محمد، ١٩٩٨-١٩٩٩، ٩٨)

-اجتماعيًا: اتجه اهتمام المنظمة الى تحقيق سلسلة من البرامج لفائدة السكان، في قطاع الري والزراعة، والعمل والتعليم والصحة، من أجل تحسين وضعيتهم المتدهورة، وتوفير موارد رزق قار لهم، وأنشأت "صندوق التمليك والاستثمار الريفي" بمقتضى مرسوم ٢٦

مارس١٩٥٦م، لتمكين الفلاحين الصغار من امتلاك قطعة أرض، ومسكن ريفي، وراتب شهري (محمد، ١٩٩٨-١٩٩٩، ١٠٣-١٠٤)، وبهدف تدعيم هذا الصندوق صدر قانون رقم٦١-٥١٥ المؤرخ في ٢٧ ماي ١٩٦١م، لتنمية النشاط الاجتماعي بعمالتي الواحات والساورة، وهو عبارة عن مخطط رباعي للعمالتين في قطاعات الصحة والتعليم والتربية والتكوين المهني.

-إداريًا: اعتمدت فرنسا على أساليب إغرائية التي تهدف إلى كسب ودّ الأعيان والشّخصيات الفاعلة في منطق الجنوب، ومحاولة ضمّهم إلى صفوفها، وإبعادهم عن تنظيمات جبهة التّحرير الوطني، وقدرت نسبتهم بثلثي سكان الصحراء، وأدركت أن نجاح المشروع قائم على مدى اعتناق سكان الصحراء أولاً، لأن الإنسان الصحراوي عامل أساسي في نجاح هذه السياسة (مياسي، ٢٠١٠، ١٦٤)، ونظرًا لأهمية ذلك الى حكومة Michal Debré، قام المندوب العام للمنظمة المشتركة للمناطق الصّحراوية بزيارات متعددة الى المناطق الصحراوية من أجل إعطاء المشروع دفعا جديدا، واتصل بزعمات المحلية في الواحات هناك، أمثال: حمزة بوبكر، والشيخ إبراهيم بيوض، والحاج باي أخموخ سلطان الهقار (مياسي، ٢٠١٠، ١٦٥).

## رابعًا: ردود الفعل الوطنية على هذا المشروع (فصل الصحراء)

### ١/٤-موقف جبهة التحرير الوطني

يندرج إنشاء المنظمة المشتركة ضمن السياسة الاستعمارية لفصل الصّحراء وربطها بفرنسا مباشرة، وجاء كنتيجة حتمية لمشاريعها الاقتصادية والعسكرية في المنطقة، وهو الأمر الذي كانت له ردّة فعل قوية من طرف جبهة التّحرير الوطني، وأدركت خطورته على الوحدة التّرابية للوطن، خاصّة بعد أن عمل الجنرال ديغول على تغذية الصّراعات التي كانت تحدث داخل الثّورة بصفة عامة، واعتبار الولاية السادسة ملجأ للمتمردين، فاستخدمت كورقة رابحة للضغط على نشاطها في الصّحراء، شملت ردود فعل جبهة التحرير الوطني ما يلي:

دبلوماسيًا: جاء في رسالة رئيس الحكومة المؤقتة- باعتبارها الناطق الرسمي للشعب الجزائري- موجهة للشّركات البترولية التي كانت لها معاهدات مع الحكومة الفرنسية حول التنقيب واستغلال بترول الجزائر: "... حقوق الشّعب الجزائري ثابتة في الصحراء، ...والاتفاقيات المتعلقة باستثمار موارد الصّحراء ملغاة"، وقامت بتحذير تلك الشركات من إبرام الاتفاقيات مع فرنسا لأن وجودها بالصحراء غير شرعي، وأنّها مجرد احتلال (الغربي، ٢٦٧) ، وهو الموقف الذي حافظت عليه عند حضور وفدها في المؤتمر العالمي الخامس للبترول المنعقد في نيويورك جوان ١٩٥٩م، وإصراره على شرعية نشاط جيش التحرير الوطني الذي سيكون له أثر على ممتلكات الشركات الأجنبية وعلى أرواح التّقنيين الذين توظفهم، وأكدّت على وحدة التراب الوطني، وأعلنت يوم ٥جويلية ١٩٦١م يومًا وطنيًا ضدّ التّقسيم.

وفي مذكرة رسمية للجبهة في ٣٠جوان ١٩٦١م وجهتها للدول الأفريقية جددت فيها رفضها لكل الأطروحات والادعاءات الفرنسية في الصحراء قائلة:" بأن الصحراء تمثل مشكلة في حدّ ذاتها نظرا لتعقيد مشكل الحدود الموجودة بين الجزائر وبعض الأقطار الأفريقية المجاورة"، وركزت على مسألة تعديل الحدود مع الدولة المحتلة لا يمكن أن يكون صحيحًا، لأنها لا تملك حق عقد الاتفاقيات باسم الجزائر (الغربي، ١٥٥) قام العديد من أعضاء الحكومة المؤقتة بزيارة العواصم الأفريقية لإجراء مباحثات حول القضية الصّحراوية، كزيارة فرحات عباس الى الرباط، ومحمد يزيد الى كونا كري وباماكو، وكريم بلقاسم الى بنغازي والقاهرة (مقلاتي، ٢٠٠٩، ٧٨)، واستطاعوا بذلك تسجيل ١٧ اعترافا لها ليرتفع الى ٢٥ بلد قبل انعقاد اتفاقيات ايفيان وبعدها الى ٣٦بلد واقعي وقانوني (مقلاتي، ٢٠٠٩، ٧٩)

ومن بين الدول التي ساندت جبهة التحرير في قضيتها نذكر منها: غينيا التي طالبت باستقلال الجزائر دون قيود (دبش، ٢٠٠٩، ١٦٦)، ودولة المالي التي صرّح رئيسها عن دعمه للحكومة المؤقتة، وأنّها الممثل الرّسمي للشّعب الجزائري (دبش، ٢٠٠٩، ١٦٧)

عسكريًا: اتخذ جيش التحرير الوطني -الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني- مجموعة من الإجراءات العسكرية، المتمثلة في مضاعفة العمل الثّوري في الولاية السادسة، رغم صعوبة التّنقل في الصحراء، واستطاعت تنظيم صفوفها وزيادة عملياتها الهجومية، متخذة من أنابيب البترول وطرق مواصلاتها خاصة سكك الحديد التي تستعملها هدفا لها، مثل ما كان بالحدود الشرقية مع ليبيا ٢١ سبتمبر١٩٥٧م، عندا قامت وحدات من جيش التحرير من تدمير حاملتين للبترول، وفي الجهة المقابلة كانت اشتباكات مع الجيش الفرنسي (عمر، ٢٠٠٤، ٢٦٣-٢٤٩) والهجوم الذي قامت به جبهة الصحراء في٦ نوفمبر ١٩٥٧م على وفد استكشافي خاص بالتنقيب على البترول.

وفي ٢٣ جانفي ١٩٥٩م تمّ تفجير القطار الناقل للبترول بين تقرت وسكيكدة على الرغم من حرص فرنسا على سرية مواقيت عمله، وإتلاف السّكة الحديدية بين تقرت وبسكرة والذي دفع بفرنسا الى زيادة قواتها هناك ووصل عدد جنودها الى ٢٥٠٠جندي سنة١٩٥٩م (قبايلي، ٢٠١٢، ٣٠٤-٣٠٣). ومنذ سنة ١٩٥٨م خاض جيش التحّرير حوالي ٤٩ معركة في الولاية السادسة، زرع من خلالها الرّعب في وسط الرأي العام الفرنسي، وسجلت أعمالاً تخريبية في كل من الأغواط وإيجلي، وخسرت فرنسا آنذاك ٥٥٠جندي منهم ٢٠٠قتيل (احدادن، ٢٠٠٧، ٥٠)، وحوالي ١٦٠ عملية بين اشتباك وهجوم وكمين (احدادن، ٢٠٠٧، ٥) امتدت العمليات العسكرية لجيش التحرير الى فرنسا، وقامت الفدرالية هناك بتنظيم عدّة عمليات تخريبية في جوان ١٩٥٨م، شملت باريس وما جاورها، استهدفت محلات وحاويات تخزين البترول. (احدادن، ٢٠٠٧، ٥٠)

### ٢/٤-موقف السكان المحليين (شعبيًا)

على الصّعيد الشّعبي، وبعد انعقاد المجلس الوطني للثورة في دروته الثالثة، تمّ الاتفاق على تشكيل لجنة من السّادة عبد الحفيظ بوصوف، ولخضر بن طوبال، عبد الحميد مهري، للتّحضير لمظاهرات ١١ ديسمبر١٩٦٠م، والتّي تزامنت مع زيارة ديغول للجزائر، وخروج الرجال والنساء وشيوخ في ربوع الوطن، للمطالبة بالاستقلال والحرية ردّا على ادعاءات فرنسا" الجزائر ليست فرنسية"، وهو الأمر الذي واجهتها فرنسا بالقمع الوحشي مما حطم صورتها أمام الرّأي العام الدّولي، الذي ساهم في تدويل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بـ ٦٢ صوتًا مقابل ٣٨. (مسعود، ٢٠١١، ٢٩)

وتزامنا مع مفاوضات إيفيان، جاءت مظاهرات ٠٥ جويلية ١٩٦١م، دعت إليها الحكومة المؤقتة فبرمجت إضرابًا شاملاً تحت شعار "الصحراء جزائرية"، وعرف استجابة واسعة من السكان، وعلى جناح السّرعة سخرت فرنسا ٣٥ ألف شرطي في العاصمة لوحدها، و٣٠٩ألف جندي بين مشاة ومظليين لإفشالها، إلاّ أن الجزائريين تمسكوا بوحدتهم، وعلى الصعيد الدولي استطاعوا كسب دعم وتضامن من جميع دول العالم (الزغيدي، ٢٠٠٩، ٢٤٨-٢٣٠)

وفي ٠١ نوفمبر ١٩٦١م، دعت جبهة التحرير الوطني وبشكل سري الى تظاهر كل الأطراف الوطنية سواء القيادة الثّورية ومسؤولي الولايات السّت، والخلايا في المدن والأرياف، وتمّ توزيع المناشير تحت الأبواب، فوجدت استجابة كبيرة وحضورًا قويًا؛ بحيث أنها شملت كامل التراب الوطني خاصّة سكان الجنوب حاملين الرّايات، ومرددين عبارات" يحيا بن بلة، يحيا بن خدة، عاشت الجزائر"، استدعى من الجيش الفرنسي مددًا سريعًا، فاستعان بنيران الدبابات لإيقاف صوت الشعب (الزغيدي، ٢٠٠٩، ٢٥٠)

وفي عشية قدوم وفد من الأمم المتحدة لزيارة الصحراء الجزائرية يوم ٢٧ فيفري ١٩٦٢م، وبالضبط ولاية ورقلة قصد التّرويج للادعاءات الفرنسية التي تنادي بفرنسية الصحراء الجزائرية، وأن سكانها يطالبون بالبقاء تحت لواء فرنسا بعد الاستقلال، فحددت قيادة الجبهة هذا اليوم للتّظاهر، وأبلغت كافة أعيان وشيوخ المنطقة وممثليها في المجالس النظامية، عن طريق مراسلات كتابية وشفهية صارمة موقعة من الملازم محمد شنوفي المسؤول الأول عن المنطقة، ووجد استجابة واسعة من سكان ورقلة، الذين قمعتهم فرنسا، وكانت حصيلة ذلك استشهاد ٠٣ ، و٢٠ جريحًا منهم، وتمكنوا من إحباط المؤامرة الفرنسية (الزغيدي، ٢٠٠٩،

٢٥٠)، بالإضافة الى مظاهرات ١١ مارس ١٩٦٢ التي كانت بالمنقر- الطيبات بنفس المنطقة [ورقلة].

وتمّ تأطير مراكز مدنية على الحدود الجزائرية في شمال المالي والنيجر، من أجل تسهيل عملية التنقل، وتوفير الوسائل الضرورية لعملها، وتسجيل الجالية الجزائرية هناك، وجمع المعلومات عنهم ومنحهم بطاقة خاصة، وجمع الاشتراكات والتبرعات، والنظر في قضاياهم، لتفرغهم لتأدية مهامهم الثورية (مقلاتي، ٢٠٠٩، ٢٥٠) كما أن الجبهة أنشأت الجبهة الجنوبية بأقصى الصحراء، والتي كانت تتكون من تنظيمات شعبية، وفرق فدائية. اتسع نطاقها لتشمل كل من متليلي وغرداية وورقلة، والتحق بها عدد من المنطقة الثالثة والأولى، وأعداد من جبال القعدة والعمور وآفلو والبيض. وكان الشعانبة أول من ساهم في إنشاء هذه الجبهة، وكانت أول وحدة منهم مكونة من ٣٥مجتهدت انطلقت إلى تامنراست ١٩٥٧م، وكانوا وراء فرار عدد من المجاهدين المجندين في فرقة المهاري من الشعانبة والتوارق ورقيبات (زين محمد، ٢٠١٦م، ٢٠١)

### ٣/٤-موقف الأعيان والزعامات

بالإضافة الى الأساليب الإدارية والعسكرية التي تراوحت بين الترغيب والترهيب، سعت فرنسا الى كسب الشّخصيات الفاعلة في المجتمع الصّحراوي الى صفوفها وأصبحت عاملاً أساسيًا لنجاحها هناك، ومحاولة إبعادهم عن جبهة التحرير الوطني، فشرعت في تطبيق مشروعها المعروف بالجمهورية الصحراوية المستقلة، فقام رئيس الحكومة الفرنسية Michal Debré والمندوب العام للمنظمة بزيارات متعددة الى الصحراء، والاتصال بمجموعة من الزعامات هناك، مثل: حمزة بوبكر، وإبراهيم بيوض، والحاج باي أخموخ سلطان الهقار.

فنجد" حمزة بوبكر" كان ممثلاً لسكان الجنوب، ومنفذا لفكرة الفصل بدعم من "ماكس لوجان" سنة١٩٦٠م، وأوحى الى السلطات الفرنسية بضرورة إيقاف وقمع كل مَنْ يعارض الفكرة، إلا أن الشيخ بيوض حاول الوقوف بحزم في وجه السلطات الإدارية ووجه حمزة بوبكر، ٬واتصل بشيخ الزاوية التيجانية بتماسين الذي رحب بالفكرة، وكون حلفًا ثلاثيًا ضمّ "الشيخ بيوض" ممثلاً لميزاب، والقائد العيد ممثلاً لورقلة، وشيخ الزاوية التيجانية ممثلا لوادي ريغ، والقيام بجولات عديدة مفادها شرح حقيقة هذا المخطط الخطير، والتجنيد لإفشاله (بيوض، ٣٤).

وكانت له اتصالات مع أعضاء الحكومة المؤقتة في تونس، وترافع في اجتماعات المجلس الاقتصادي بورقلة أمام المسؤولين الفرنسيين في القضية، ورد على طلبات الجنرال ديغول المتكررة بالفصل، أنه رافض لكل إغراءاته، كما قام بجولة رفقة صديقيه بين ورقلة وتقرت ووادي ميزاب وصولاً إلى زاوية تماسين في ربيع وصيف ١٩٦٠، وتم الرد على حمز بوبكر وادعاءاته بأحقية الفصل والوقوف الى جانب الحكومة الفرنسية (بالتصرف: بيوض، ٣٤-٣٦)

## خامسًا: فشل المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S

على الرغم من كل المجهودات التي بذلتها فرنسا لتطوير فكرتها التوسعية في أفريقيا عامة والصحراء خاصة، إلا أنها انتهت بالفشل، ويعود ذلك الى عدة أسباب أهمها:

- معارضة نواب الجمعية الجزائرية Assemblée Algérienne والكولون للمشروع، وحاولوا الإبقاء على أقاليم الجنوب كما كانت في البداية، ورأوا أن ذلك يتعارض مع تطبيق المادة ٥٠ من قانون١٩٤٧م، وهو الأمر الذي أدى الى حلّ الجمعية من طرف السلطات بمرسوم ١٥ أفريل ١٩٥٦م، ونقل صلاحياتها الى الوزير المقيم في الجزائر
- التغيرات الطارئة التي تعرضت لها المنظمة نتيجة للتداخلات الاقتصادية والاجتماعية المسندة إليها خاصة (خدة، ١٩٨٧، ٢١)
- زيادة الرفض من طرف الدول الأفريقية المعنية بالمشروع، خاصة بعدما أصبحت تسير من طرف وزير الصحراء.
- شمولية الثورة الجزائرية، وقواعدها الخلفية داخل الجزائر وفي أفريقيا، وموقف سكان الصحراء خاصة الجزائر ورفض فصل الصحراء عن الشمال،

وهو ما جاء في شكل مظاهرات وفعاليات تعبر عن ذلك.

- تردد الدول الأفريقية المستقلة من الانضمام الى المنظمة ماعدا النيجر التي انضمت في ١٢ مايو ١٩٥٩م، والتشاد في ٠٤ سبتمبر ١٩٥٩م، وتوقيعهما لاتفاقيات تعاون مع فرنسا (برشان، ١٨٦-١٨٧)

## خَاتمَةٌ

لقد أدى الاهتمام الفرنسي بالمناطق الصحراوية في أفريقيا بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات الى ظهور مشاريع لتثمين مسألة فصل الصحراء عن الشمال واستغلالها التام خاصة بعد عمليات استكشاف والتنقيب عن البترول، الأمر الذي استدعى صدور عدد من المراسيم والقرارات والقوانين البرلمانية سياسية واستراتيجية، تعمل على تطبيق أعمق وأوسع لهذه المسألة، وهو ما قام به كل من المجلس الوطني الفرنسي، ومجلس الاتحاد الفرنسي.

ومن أشهر تلك القوانين نجد قانون ١٠ جانفي١٩٥٧م الذي جاء لإعلان قيام المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، وهو مشروع سياسي اجتماعي يهدف الى تنمية المناطق التابعة للسلطة الفرنسية في الصحراء الأفريقية التي تتقاطع طرقاتها مع الجزائر، ومن خلال قراءة برنامج هذه المنظمة نستنتج ما يلي:

- احتلت الصحراء حيزًا ضيقًا خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر، ولم تصل إليها القوات العسكرية إلا مع بداية القرن٢٠م وكات تعتبر ملجأ للمتمردين والهاربين من المقاومات الشعبية
- تغيرت اهتمامات فرنسا بالمنطقة مع اكتشاف البترول، واعتباره غاية ووسيلة في نفس الوقت للاستغلال الثابت والمتسارع للثروات الجزائرية والأفريقية على حد سواء.
- المنظمة كانت تسعى الى جعل الصناعية البترولية في وضعية مادية لائقة وذات امتداد إقليمي ودولي يخدم الاقتصاد الفرنسي بصيغة مباشرة، والحرص على بناء البنى التحتية لذلك كانت في شكل طرق مواصلات برية وجوية وبحرية العصرية المتطورة.
- وضعت أسسًا للاقتصاد الصحراوي، من خلال سلسلة من النشاطات الصناعية والتجارية في ظل الصناعة البترولية، وتنشيط عمليات التنقيب.
- تطبيق سلسلة من البرامج الاجتماعية لفائدة سكان المنطقة، باعتبار الإنسان الصحراوي محورا مهما في نجاح أو فشل أهداف المنظمة وتوسعها، وتحقيق إنجازات في قطاع الري والكهرباء والتعمير والسكن ومناصب العمل...، بالقدر الذي يؤمن استغلالاً جيدًا وفعالا لخيرات الصحراء.
- محاولة تحديد الأطر القانونية والتشريعية الأساسية لكافة المجالات الحيوية لضمان تطبيق أهدافها التنموية، كقطاع المحروقات والمناجم، والزراعة، والتعليم، والصحة، والتعمير.
- المشروع جزء من سياسة الفصل، وهو ما كانت له ردة فعل قوية من طرف جبهة التحريري الوطني يشقيها الدبلوماسي والعسكري، واستجابة سكان الصحراء لإجراءاتها، والالتفاف حولها.

## المصادر والمراجع:


- احدادن، ز .(2007). .مختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962 (Vol. 1).الجزائر :مؤسسة احدادن للنشر.
- الزغيدي، م .ل .(2009). .مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية .1956-1962الجزائر :دار هومة.
- الغربي، ا .(s.d.). .السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية .الجزائر ,المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر1954م :منشورات القصبة.
- برشان، م .(s.d.). .التنظيم الإداري الاستعماري في الجنوب الجزائري.
- بوعزيز، ي .(2009). .الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1948-1912الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية-. .الجزائر :دار البصائر.
- بومهلة، ا .(2012). .الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1937- 1939 (Vol. 1).الجزائر :دار المعرفة.
- بيوض، إ .(s.d.). .أعمالي في الثورة .(Vol. 1)باتنة :لزيتونة للإعلام والنشر.
- خدة، ب .ي .(1987). .نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات ايفيان) .ل .زغار، (.Trad الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
- دبش، إ .(2009). .السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية .1954-1962الجزائر :دار هومة.
- زوزو، ع .ا .(2012). .الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية .(Vol. 1)الجزائر، :دار هومة.
- زين محمد2016 ) .م، ديسمبر .(مواقف سكان الجنوب الجزائري من مشروع السياسة الاستعمارية الفرنسية فصل الصحراء عن شمال البلاد، .1
- شارل، د .(1986). .مذكرات الأمل والتجديد ) .1962-1958س . ف .العادة، (.Trad بيروت، لبنان :منشورات عويدات.
- عاطف، س .(1974). .معركة البترول في الجزائر .بيروت :دار الطليعة للنشر.
- عمر، ا .م .(2004). .السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1962-1952م .(Vol. 1)الجزائر :جمعية التراث الغرارة.
- عميراوي، ح .(2009). .السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1916-1846الجزائر :دار الهدى.
- قبايلي، ه .(2012). .ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على اقتصاد الاستعمار الفرنسي .(Vol. 1)الجزائر :دار كوكب العلوم.
- قنطاري، م .(s.d.). .استراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية .لمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية .1954
- كافي، ع .(1999). .مذكرات الرئيس علي كافي من مناضل سياسي الى قائد عسكري 1962-1946م .الجزائر :دار القصبة للنشر.
- محمد، ب .د .(1998-1999). .السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1962-1957م، .جامعة الجزائر :أطروحة دكتوراه.
- مريوش، أ .(2005). .التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهقار 1916م، .11 .
- مسعود، س .ع .(2011). .التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1961-1960م .الجزائر :دار الحكمة.
- مقلاتي، ع .ا .(2009). .البعد الافريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير افريقيا .(Vol. 1)الجزائر، :وزارة الثقافة.
- موسى، ب .ع .(2008). .بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر .الجزائر :منشورات وزارة الثقافة.
- مياسي، إ .(1962). .توسع الاستعمار الفرنسي في الجزائر في الجنوب الغربي الجزائري 1921-1880م .(Vol. 1)الجزائر : منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
- مياسي، إ .(2010). .قبسات من تاريخ الجزائر المعاصر .الجزائر : دار هومة للنشر.